

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٤

صادر بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٤

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛  
وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجارى ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية  
لقانون السجل التجارى ؛  
وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة ؛  
وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ببيع المحال التجارية ورهنها ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣ بقواعد تنفيذ قانون بيع المحال التجارية ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٨٩ الخاص بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري  
رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣ بالإجراءات الخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠  
ببيع المحال التجارية ورهنها ؛  
وعلى القرار رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية ؛  
وعلى قرارى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقمى ٣٩ ، ٢٩٩ لسنة ٢٠١١  
بنقل تبعية التجارة الداخلية لوزارة التموين والتجارة الداخلية ؛  
وعلى قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١١٧٢ لسنة ٢٠٠٩ ، ٩٠٨ لسنة ٢٠١٠ ،  
٧٧٠ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٠١٣ بإعادة تشكيل مجلس  
إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية ؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠١٤ بتولى الأستاذ الدكتور وزير التموين - القيام بأعمال رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية ؛

وعلى كتاب السيد المستشار القانوني للجهاز - نائب رئيس مجلس الدولة - بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٠ والمعتمد من السيد الدكتور وزير التموين - رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية ؛

وعلى ما ارتأيناه لصالح العمل ومقتضياته ؛

### قـرـر:

مادة ١ - تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٨٩ بالإجراءات الخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ببيع المحال التجارية ورهنها .

مادة ٢ - يُستبدل بجدول تعريفه الرسوم المرفق بالقرار الوزاري رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه الجدول المرفق بهذا القرار .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار في جريدة الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/١١/٢

مادة ٤ - على الإدارات المختصة بجهاز تنمية التجارة الداخلية وجميع مكاتب

السجل التجاري بعموم الجمهورية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه اعتباراً من ٢٠١٤/١١/٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ.د/ خالد حنفي

٢	الإجراء	الرسم المقرر بالجنيه
<b>أولاً - قيد أو تجديد قيد عقد بيع أو رهن المحل التجارى أو التأشير بزيادة قيمة الدين :</b>		
١	إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو الزيادة لا تزيد على ٢٥ ألف جنيه	٢٠٠
٢	إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو الزيادة لا تزيد على ٥٠ ألف جنيه	٥٠٠
٣	إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو الزيادة لا تزيد على ١٠٠ ألف جنيه	١٠٠٠
٤	إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو الزيادة لا تزيد على ٥٠٠ ألف جنيه	٢٠٠٠
٥	إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو الزيادة لا تزيد على مليون جنيه ...	٥٠٠٠
٦	إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين أو الزيادة تزيد على مليون جنيه ....	١٠٠٠٠
<b>ثانياً - شطب القيد :</b>		
١	إذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ٢٥ ألف جنيه .....	٢٠
٢	إذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ٥٠ ألف جنيه .....	٥٠
٣	إذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ١٠٠ ألف جنيه .....	١٠٠
٤	إذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على ٥٠٠ ألف جنيه .....	٢٠٠
٥	إذا كان المبلغ المدفوع لا يزيد على مليون جنيه .....	٥٠٠
٦	إذا كان المبلغ المدفوع يزيد على مليون جنيه .....	١٠٠٠
<b>ثالثاً - تدوين بيانات :</b>		
١	تدوين بيانات بتعديل فيما عدا زيادة قيمة الدين .....	١٠٠
٢	تدوين بيانات بزيادة قيمة الدين .....	١٠٠ مضافاً إليها
	الرسم المقرر بالبند أولاً	